

الأحكام و القواعد الجديدة للوساطة من غرفة التجارة الدولية بباريس

تقوم غرفة التجارة الدولية بباريس بلعب أدوار كبيرة في شتي مجالات دعم و تطوير التجارة الدولية، و من أهم هذه النشاطات دورها المشهود في تسوية المنازعات التي تنشأ بين كافة أطراف التجارة الدولية و يتمثل هذا الدور بصفة خاصة في دعم التحكيم التجاري و الوساطة و بدائل تسوية المنازعات الأخرى.

من دون شك فان تسوية المنازعات عبر البدائل القانونية المتوفرة من غرفة التجارة الدولية بباريس له فوائد عديدة للأطراف و كل البيانات و الإحصائيات الصادرة من الغرفة تبين هذه الفوائد. و كل هذا التطور ظل يدفع غرفة التجارة الدولية بالحرص و البحث عن المزيد من الانجازات، و في هذا الخضم قامت الغرفة بدراسة و إعداد و اعتماد لوائح \ قواعد جديدة خاصة بالوساطة لتحل محل اللوائح \ القواعد التي سبق إصدارها و العمل بها منذ 2001، وسيبدأ العمل باللوائح \ القواعد الجديدة اعتبارا من اشراقات العام الجديد 2014.

ما يميز هذه القواعد الجديدة تركيزها التام علي ذكر "الوساطة" دون الإشارة بصفة عامة إلي بدائل تسوية المنازعات، كما عليه الوضع في أحكام 2001 المعدلة، أيضا مع الوضوح الكامل للإجراءات و قابلية القواعد الجديدة للتطويع وفق المعطيات. كذلك من المميزات، منح مركز الوساطة بالغرفة و الوسيط المعين بعض الصلاحيات في التصرف عند ظهور أي أمر طارئ لا تتضمنه "قواعد الوساطة لعام 2014" و عليهم اتخاذ القرار المطلوب و التصرف حيال هذه المستجدات وفق ما يروونه مناسبا شريطة ألا يتعارض هذا مع روح القواعد أو كما نقول "روح القانون". و في هذا تقدير محبذ للوسيط مع منحه الثقة الكاملة للسير قدما بالوساطة في تسوية النزاع حتى النهاية خاصة و أن الأطراف سبق أن منحوه هذه الثقة عند اختيارهم له كوسيط مستقل لتسوية النزاع فيما بينهم. و يجب أن ندون هنا، أنه يجب علي كافة الوسطاء الارتفاع لمستوي هذه المسؤولية الجسيمة و الثقة الكاملة مع التفاني في العمل لمنح "الوساطة" الدور المنشود الذي تستحقه في المساهمة في تحقيق العدالة التي يتطلع لها أطراف النزاع... و الوساطة في تسوية المنازعات يقوم بها الوسيط كشخص "مستقل" و مؤهل للقيام بالوساطة حسب نوع النزاع القائم، و الوساطة قد تكون فردية

"شخصية" أو مؤسسية تحت ظل مؤسسة كما عليه الوضع في غرفة التجارة الدولية وغيرها من المؤسسات المهنية التي تعني بالوساطة.

لقد شارك في إعداد أحكام القواعد الجديدة لجنة خاصة "تاصك فورص" مكونة من أكثر من تسعين خبيرا من ثلاثين دولة و قام بإجازتها "لجنة مركز الغرفة الخاص بالوساطة و بدائل تسوية المنازعات" المكونة من خبراء من أكثر من مائة بلد حيث قال رئيسها تم "اعتصار" التجارب التي مرت بنا منذ بداية تطبيق الأحكام في عام 2001 حتى الآن، أي حصاد التجربة التراكمية لمدة ثلاثة عشر عاما. كما قام مركز الغرفة للوساطة بإرفاق مذكرة تفسيرية ضافية للقواعد بغرض المساعدة في شرح و تسهيل التطبيق الناجح لبديل "الوساطة" وللمساهمة بفعالية و ايجابية في تسوية المنازعات و دعم التجارة البينية و الأعمال و كافة الاستثمارات علي أوسع نطاق. مع ملاحظة التركيز الواضح في القواعد الجديدة، علي استعداد مركز الغرفة لتقديم كل العون لأطراف النزاع شاملة النصائح الفنية و المساعدة في اختيار الوسيط و اختيار اللغة و مكان الوساطة.... ألخ ، و هذا بالطبع من فوائد "الوساطة المؤسسية". و في هذه السانحة نشير إلي أن مركز الغرفة للوساطة قد يستعين بمراكز الغرفة الأخرى أو باللجان الوطنية للمساعدة في اختيار الوسطاء المستقلين المؤهلين، و هنا تفضل ملحوظ بمنح دور هام لكل "اللجان الوطنية لغرفة التجارة الدولية" و نطلب منها أن تنتهز الفرصة و تقوم بالاستفادة الفعلية من هذا الوضع بتفعيل مكانتها و تثبيت دورها في دعم الوساطة و تشجيع الوسطاء المحليين.

ما يميز "الوساطة - مديشن" عن بدائل تسوية المنازعات الأخرى، من تحكيم أو توفيق أو صلح رضائي، أنها تتم في وقت قصير جدا و تؤتي أكلها سريعا حيث تم في حالات عديدة الوصول لتوقيع التسوية بعد الاجتماع الأول أو الثاني للوساطة، و هذا بالطبع مفخرة للوسطاء و للوساطة عبر مركز غرفة التجارة الدولية لكنه من دون شك يعتمد في المقام الأول و إلي حد كبير علي مدي جاهزية و مهنية الوسيط و مقدراته الشخصية و ملكاته الفنية. و التسوية بالوساطة في هذا الوقت القصير تعني الكثير فيما يتعلق بتطبيق مبدأ تقليل تكاليف تسوية المنازعات، و كلما كانت التكلفة قليلة يستفيد الأطراف خاصة و أن ارتفاع تكاليف تسوية المنازعات يشكل هاجسا كبيرا للعديد من الناس و ربما يضطر البعض الكثير لترك حقوقه فقط بسبب ارتفاع المصاريف و إرهاقها لكاهله...

هذا و تركز غرفة التجارة الدولية بباريس علي تسوية المنازعات التجارية عبر مختلف البدائل و بصفة خاصة " بديل الوساطة" لأن تجربتها المباشرة في هذا الخصوص ناجحة جدا و مثمرة إذ ، و اعتبارا من صدور أحكام الوساطة في 2001 ، تم الوصول للتسوية

الكاملة لأكثر من سبعين في المائة من المنازعات التي تمت الوساطة فيها بموجب اتفاق الأطراف المتنازعة عبر مركز الغرفة للوساطة في تسوية المنازعات. و هذا انجاز يحمدون عليه، و بسبب هذا الانجاز و ما تحقق عبره من فوائد، قامت الغرفة بإصدار الأحكام الجديدة للوساطة و التي يبدأ تطبيقها بعد أيام قليلة أملا في تحقيق المزيد حيال تسوية المنازعات التجارية عبر "الوساطة" الفعالة. هذا و بالرغم من أن اللغات "الرئيسية" لغرفة التجارة الدولية هي الانجليزية و الفرنسية ، إلا أن مركز الوساطة التابع للغرفة قام بإصدار القواعد الجديدة و مذكرتها التفسيرية في ثمانية لغات من ضمنها اللغة العربية و يمكن لأي شخص الحصول علي أي نسخ أصلية باللغة التي يرغب فيها و ذلك بطلبها من مكتبة الغرفة.

إن دور الوساطة في تسوية المنازعات يكبر و ينمو بسرعة متنامية خاصة و أن هذا البديل أثبت وجوده كحقيقة و كواقع وسط رجال الأعمال و الشركات و مختلف المهن، و في هذا المضمار يعود قصب السبق لغرفة التجارة الدولية التي بدأت و ما فتأت تبذل كل الجهود في استخدام كل الإمكانيات الفنية و اللوجستية و المؤسسية لحفر و تعبيد كل الطرق الضرورية التي تؤدي لدعم و تنمية التجارة الدولية في كنف العدالة العادلة. و بالطبع ما زالت نجاحات الغرفة و مراكزها تتوالي، و الباب مفتوح علي مصراعيه لكل من يأنس في نفسه الكفاءة زاندا المقدره لولوج هذا النشاط الهام و الإدلاء بدلوه في محيط الوساطة الواسع...

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني و رئيس دائرة الشؤون القانونية لبنك البحرين و الكويت

و أستاذ قوانين الأعمال و التجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين

Email: awghalib@hotmail.com

Twitter: @1awg